مفهوم الإنسان في الفكر السياسي الغربي المعاصر

جبران صالح علي حرمل

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تقديم رؤية معرفية عن ماهية الإنسان، ومكانته في الفكر السياسي الغربي المعاصر خاصة لدى النظريات الفكرية الغربية بشقية (الليبرالي والاشتراكي الماركسي)، ومعرفة مدى اهتمامها بالإنسان من جميع جوانبه بشمول وتكامل وتوازن، خاصة وإن الإنسان هو الإنسان.

وكذا معرفة وكشف نقاط الاتفاق والقصور والاختلاف في الأفكار التي قدمتها التصورات والنظريات الفكرية في ماهية الإنسان.

Abstract:

This study aims to introduce a cognitive vision about human being, his position in **the political western contemporary thought**, especially for **the western thinking theories** in the two sides(liberal and socialist Marxian), and knowing its concern with human being from all sides in **completeness, integration and balance**, as human being is a human being.

Also, knowing and viewing points of agreement, inefficiency and disagreement in the thoughts introduced by conceptions and **conceptional theories** about human being essence.

المقدمة:

غني عن التذكير في هذه المقدمة بإن الأديان جاءت من أجل (الإنسان)، لهدايته وتحريره من الطاغوت التي صنعها الإنسان بنفسه، وترشيده إلى عبودية الله التي تقوده للاستخلاف في الكون، وكما هو موضوع السماء فهو موضوع الأرض، حيث هو الغاية وهو الهدف الذي ينشأ من أجله أي نظام سياسي، بهدف حمايته وتوفير حد أدنى مقبول من هذه الحقوق والحريات، واحترامها واعتبارها جزء لا يتجزأ من شخصيته وكيانه. وكذلك الإنسان هو غاية ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له*، وهو كذلك يعد الكلمة النهائية لكل فلسفة، ولا قيام للتفكير الفلسفي أن لم يجعل نقطة انطلاقه ومحور تأملاته الإنسان[i].

وبجملة مختصرة إن البحث عن حقيقة كنه الإنسان **والطبيعة البشرية وحقيقتها** من القضايا التي شغلت الأرض بما تمثل من فكر إنساني، والسماء بما تمثل من تشريع إلهي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن من الحقائق التي قال بها كثير من المفكرين، أن **الحضارات** إنما تتأسس وتنهض على ثلاثة مفاهيم مشتركة فيما بينها: **الإله، والكون، والإنسان**. وتستمد الحضارة هويتها الذاتية وسماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها، في تغليب أحد هذه المفاهيم على الباقي. فالتي تُغلب مفهوم(الإله)هي **حضارة دينية**،يسود فيها الفكر الغيبي،والتي تُغلب مفهوم(الكون) **حضارة مادية**،يسود فيها الفكر الطبيعي، أما التي تُغلب مفهوم(الإنسان)، فهي **حضارة بشرية** يسود فيها الفكر الإنساني.ولو أن الحضارات لا توجد في الواقع بحسب هذا التقسيم الحاد، إلا أن الغلبة النسبية دائماً هي للمفهوم السائد الذي يسم الحضارة بسمته [ii]. وعندما تُغلب حضارة ما أحد هذه المفاهيم فإنها ترى المفهومين الباقيين من خلال المفهوم الغالب، فمفهوم الإله عندما يسود، فإن الكون والإنسان يُفسران في تلك الحضارة من خلال **الفكر الديني الغيبي**، وعندما يسود مفهوم الإنسان، فإن الحضارة تفسر مفهوم الإله والكون من خلال **الفكر البشري**.

والسؤال الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه هو: **ما مفهوم الإنسان في الفكر السياسي الغربي المعاصر بشقية: الليبرالي، والاشتراكي الماركسي؟ وكيف تعامل الفكرين (الليبرالي والاشتراكي الماركسي) مع الشأن الإنساني؟.**

أهمية الدراسة:

إن البحث عن حقيقة الإنسان وماهيته من الأبحاث الهامة، باعتبار أن أي موقف تتخذه أي حضارة وفكر عن حقيقة الإنسان، فإن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على أوضاع حقوق البشر، فكل فهم للإنسان سيترك أثراً كبيراً على تعريف حقوق الإنسان وتوضيحها والدفاع عنها.

كما تكمن أهمية الدراسة بأنها دراسة لمفهوم وماهية أكرم مخلوق على وجه الأرض، والبحث في كنه يعد من أشرف الموضوعات لشرف صاحبها ونبله، كما أنه موضوع عالمنا اليوم شديد الحاجة والضرورة له، نظراً لما يحصل فيه ما يحصل من انتهاكات وتعسفات وتجاوزات خطيرة ومخيفة ومرعبه بحق هذا المخلوق، علاوة على تجريده من قبل بعض التصورات البشرية حتى أو شكت أن تجعل منه كائناً بهيمياً مجرداً من كل العواطف والرغائب والمطالب المادية.

منهجية الدراسة:

ركزت الدراسة في تحليلاتها على بعض المناهج أبرزها:

- المنهج التاريخي:

حيث استخدمت الدراسة هذا المنهج في التعرف على الجذور التاريخية الفكرية لمفهوم الإنسان، في الفكرين الليبرالي ، والاشتراكي الماركسي، حيث وأن معرفة مكانة الإنسان في الحاضر، تتطلب معرفة التصور التاريخي للمجتمع لماهية الإنسان، وهذه الخطوة ضروري لفهم واقعة، ومكانة الإنسان فيه . بمعني آخر تم استخدامه لمعرفة التصور الفكري المعاصر لماهية الإنسان وكينونة في الفكرين (الليبرالي – الاشتراكي الماركسي) على ضوء الخبرة التاريخية .

- المنهج الوصفي:

وبموجبة تم التعرف و كذا تفسير الوضع الراهن لظاهرة ماهية الإنسان (أي ما هو كائن)، ورؤية كل مدرسة فكرية للظاهرة - محل الدراسة-، كما تم استخدامه في الحالة التطبيقية (حقوق الإنسان) المترجمة لماهية الإنسان ومكانة عند المدرستين والفكرين الليبرالي والاشتراكي الماركسي.

- المنهج المقارن:

وتم الاعتماد عليه في المقارنة بين التصورات الفكرية والفلسفية لماهية الإنسان، وبيان أوجه الشبة والاختلاف فيما ببين النظريات والتصورات الفكرية (الليبرالية – الاشتراكية الماركسية) في تناولها للإنسان.

تقسيم الدراسة:

اقتضت خطة هذه الدراسة أن تكون في أربعة محاور تُصدر بمقدمة وتُذيل بخاتمة كما يلي:

المحور الأول: تعريفات وتصورات عامة لمفهوم الإنسان عند فقهاء الفكر الغربي.

المحور الثاني: مفهوم الإنسان في الفكر السياسي الليبرالي.

المحور الثالث: مفهوم الإنسان في الفكر الاشتراكي – الماركسي.

المحور الرابع: مقارنة بين الاتجاهات الفكرية الليبرالية والماركسية المعاصرة لماهية الإنسان بالتطبيق على قضية حقوق الإنسان.

المحور الخامس: نقد وتعليق عام على ماهية الإنسان في الفكر السياسي الغربي.

****

المحور الأول: تعريفات وتصورات عامة لمفهوم الإنسان عند فقهاء الفكر الغربي

نسوق بداية بعض تعريفات الغربيين للإنسان منها[iii]:

- (الإنسان حيوان راق): وهذا التعريف يدعم الأفكار المادية لأن الماديين هم الذين أيدوا وابتدعوا، قانون الانتخاب والتطور أو ما يُسمى بـ(قانون الانتخاب الطبيعي)، بمعنى أن الشكل والهيئة التي يكون عليها الإنسان طارئه عليه، وأنه والحيوان يعودان إلى اصلٍ واحد. وهنا تأتي مقولة الماديون بأن القرود أصل الإنسان وهو متفرع منها.

- (الإنسان حيوان ميتافيزيقي): ويعني الحيوان الغيبي المجهول، وينسب إلى العالم الفرنسي " شاتو بريان "، فبعد بحث عميق صرح بأن الإنسان ذو أبعاد كثيرة: المادي واللامادي، فهو معجزة ليس إلا.

- (الإنسان حيوان يصنع الآلات): ويبدو من هذا التعريف أن تصنيع الآلات والخبرة فيها ضروري، والإنسان بحاجة ماسه إليه، فديمومة الحياة، والدفاع عن متطلباتها وإقامة الحضارة وكيان الأمة تتوقف على الآلات والتكنولوجيا بحسب متطلبات العصر. وقد نُسب هذا التعريف إلى (بنجمان فران كلين).

علاوة على هذا فإن التصور العلمي يعتبر أن وجود الإنسان طبيعي ناتج عن التطور الطبيعي، وهو ليس أكثر من حيوان ذكي أو مادة متطورة[iv]، وينتهي إلى نوع من تجاوز للتكوين البيولوجي حيث يعتبره جسماً بلا روح ان لم يشارك ثقافياً في وعي اجتماعي يفجر فيه الوعي الفردي والمغامرة المبدعة [v]. عليه فأهل العلم (الماديون) يعتبرون أن الإنسان هو الحيوان الكامل*، وأن الفرق بين الإنسان والحيوان، هو فرق في الدرجة وليس في النوع، وحسب شرح (داروين) نظريته في التطور والنشؤ والارتقاء " أن الطبيعة تطورت من حيوان إلى إنسان قادر على الكلام والمشي وصناعة الأدوات، أما الحياة والضمير و الروح فلا وجود لها، وبالتالي ليس هناك جوهر إنساني " [vi]، وبالتالي الإنسان والحيوان يعودان إلى اصلٍ واحد. وهنا تأتي ما قال به الماديون – وتنسب في العادة لداروين* - بإن (الإنسان أصله قرد)، غير أن هذا التصور يقابله آراء سديدة كما انكره العلم ذاته فيما بعد، فالدكتور عبد الرحمن بدوي علق هذه المقولة بقولة [vii]: " هذه الآراء تلقفتها العامة مثل أرنست هيكل وصاغوها في عبارة مثيرة هي أن: (الإنسان ينحدر من القرد) أو بعبارة مبتذلة: (الإنسان أصله قرد) وهي عبارة لم يتفوه بها ولم يكتبها دارون في أي كتاب من كتبه ". وسواء قيلت أم لا، فالمهم أن هذه النظرية وجدت رواجاً بين الباحثين، ولكن الأهم من ذلك هو انهيارها أمام ما أثبته عدد من علماء الاحياء المعاصرين. مؤكدين[viii]: " أن مذهب داروين خطأ علمي باطل في الواقع وأسلوبه ليس من أساليب العلم في شيء ولا طائل تحته ". وباختصار نستنتج بإن العلم قرأ الإنسان وتطوره من خلال تاريخه الخارجي.

هذا كمدخل ورؤية عامة لماهية الإنسان في التصور الغربي، وللتعرف أكثر على مفهوم الإنسان في الفكر الغربي الحديث والمعاصر فإن أبرز صورة تجسده هي الثنائية التالية: المنظور الغربي الليبرالي، والمفهوم الماركسي للإنسان.

المحور الثاني: مفهوم الإنسان في الفكر الليبرالي

الليبرالية ومفهومها للإنسان يجسدها تصوران*وهي حسب التسلسل التاريخي كالتالي:

- **التصور الأول:-** مفهوم الإنسان في القرون الوسطى أي قبل عصر النهضة الأوربية حيث كان ينظر إلية نظرة عامة قائمة على التمييز بين شيء أسمه ((**مملكة الله**)) وآخر أسمه ((**مملكة الشيطان**))، وبالتالي فإن الإنسان كان ينظر إلية على أنه مشدود بروحه إلى الأولى (مملكة الله) التي تمثلها الكنيسة على الأرض، وبجسده إلى الثانية (مملكة الشيطان) فالروح تنتمي إلى المقدس، والجسد إلى المدنس، وخلاص الإنسان يتمثل في التكفير عن الخطيئة الأصلية خطيئة آدم (علية السلام) عندما أكل من الشجرة المنهي عنها، والتي كان سببها الجسم وشهواته، فكان عقابه طرده منها أي الجنة إلى الأرض يجر هو وذريته في التصور الأوربي المسيحي خطيئة تلك إلى الأبد[ix].

التصور الثاني:- وهو التصور الحديث والمعاصر للإنسان كونه فرداً معزولاً ومستقلاً ذاتياً وأن التعظيم الذاتي له تكمن في امتلاك الأشياء المادية والملكية الخاصة* فهي جوهر الإنسان وحق إنساني أساسي غير قابل للتعدي علية فالواقع الوحيد الذي تتفهمه الليبرالية هو واقع الفرد[x] لكن بشكل غير شامل لباقي الجوانب المجتمعية من الوجود الإنساني، حيث تُولي أهمية قصوى للحقوق المدنية والسياسية.

وباختصار، فإن الإنسان في المفهوم الغربي الليبرالي هو الإنسان الفرد المستقل ذاتياً فهو محور النظام وغايته، وأن حقوقه وحرياته هي هدف الجماعة، فهو أسبق من المجتمع وأسمى منه وأن المجتمع قد صنع من أجل الفرد، وليس العكس، وهذا المفهوم كما يرى البعض قد شُيد وفُكر فيه على أساس **إعادة**

الاعتبار للفرد البشري بتحريره من الشعور بوزر الخطيئة – الأنفة الذكر– وإعادة الوحدة له بوصفة كائناً يتألف من نفس وجسد متحدين اتحاداً لانفصام له وذلك **بتحرير نفسه (أو حياته الروحية) من سلطة الكنيسة وتحرير جسده (أو حياته المادية) من سلطة الأمير[xi] ظل الله على الأرض.**

المحور الثالث: مفهوم الإنسان في الفكر الاشتراكي – الماركسي

الاشتراكية مفهومها للإنسان جسده تفسير كارل ماركس مؤسس الفلسفة الشيوعية المعاصرة (١٨١٨م- ١٨٨٣م) في بيانه الشيوعي سنة ١٩٤٨م الذي اوضح فيه ماهية الإنسان من خلال مفهومه العام للوجود، باعتباره إنساناً طبيعياً يميز نفسه بإنتاج وسائل بقائه، ويرى إن المادة هي كل الموجودات وبأن الوجود الحقيقي هو الوجود المادي البادي للعيان، وأن قوانين المادة هي التي تحركها، وليس إلى الوجود أي مكان لأية قوة روحية يكون لها تأثير عليه، وأن نمو الحياة الإنسانية فردية كانت أو اجتماعية يتوقف في مُجمله على الظروف المادية والاقتصادية[xii]. لذا فهذا التصور لمفهوم الإنسان يركز على فكرة الإنسان العامل الذي تعتبر حقوقه هي الأعلى منزله، ويولي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهميةٍ خاصة، ويؤكد هذا التصور على إن من يمتلك رأس المال هوا لذي يتمتع بحقوقه كاملة وأن حقوق المجتمع لها الأولوية على حقوق الفرد عكس التصور الليبرالي.

وبعبارة أخرى، أن الوضع المادي والاقتصادي هو الذي يكيف شكل الحياة البشرية في أي وقت من أوقاتها، وأنه الأصل الذي يفرز الأفكار والمشاعر والمؤسسات والنظم البشرية المختلفة. والأوضاع الاقتصادية هي التي تؤثر وتتحكم في كافة الأوضاع والنظم الاجتماعية والفكرية[xiii] وتبعاً لهذا تقول المادية التاريخية " إن الإنسان عُملةٍ اقتصادية في سوق الصناعة والتجارة تعلو وتهبط بمعيار العرض والطلب وصفقات الرواج والكساد. أما الإنسانية فإنها شيء لا وجود له مع طوائفها التي تخلقها الأسعار والأجور "[xiv].

ويرى المذهب الماركسي أن الصراع بين الطبقات يعد قانوناً أساسياً في النظم الاجتماعية القائمة على الملكية الفردية لوسائل الانتاج، وانه العامل الفعال

في تطورها، والمترجم حول عما يتخللها من تناقضات ومن ثم فإن كل مجتمع لم يكن – كما يقول كارل ماركس – إلا تاريخ الصراع بين الطبقات، وان هذا الصراع بما يحمله من تناقضات وتراكمات كمية، سوف يؤدي حتماً إلى صراع وتصادم بين نقيضي النظام القائم، والذي سوف يؤدي بدوره إلى خلق نظام جديد عن طريق الثورة الاجتماعية [xv].

إجمالاً، فإن مفهوم الإنسان حسب هذا الفكر ومؤسس فلسفته الشيوعية المعاصرة – كارل ماركس – ينظر إليه كونه تركيبه مادية بحته، وان نمو الحياة الإنسانية، فردية كانت أو اجتماعية، يتوقف كله على الظروف المادية والاقتصادية، كما ليس وجدان الناس هو الذي يعين وجودهم وإنما هو وجودهم الاجتماعي الذي يعين وجدانهم. وبالتالي لتشكيل الحياة على الأرض تشكيلاً إنسانياً خالصاً، لابد أن يكف الإنسان عن النظر إلى الوحدة والسعادة والحب على أنها مثل عليا بعيدة المنال، أولن تتحقق على الأرض في حياة أخري في السماء، لأن الدين في رأيه – اي كارل ماركس وقد اوضحه بكتابه "رأس المال" – تحقيق خيالي لماهية الإنسان، لأن الكائن الإنساني ليست له حقيقة واقعية، كما أن الدين تنهدات الخليقة المنهكة، وهو قلب عالم لا قلب له، وروح عصر لا روح له، فما الدين إلا أفيون الشعوب[xvi]، لهذا يجب أن يتحرر الإنسان من مغيرة الدين له أن أراد النهوض والسعادة فيقول [xvii]: " أن ازالة الدين، بوصفة السعادة الوهمية للشعب، هي الشرط لتحقيق سعادته الحقيقية ومطالبته بالتخلي عن الأوهام المتعلقة بأحواله هي المطالبة بالتخلي عن أحوال تحتاج إلى أوهام " بعبارة أخرى كما جاء في كتابه (رأس المال) " أن العالم الديني إن هو إلا انعكاس وهمي لمجموعة من الأحوال الاجتماعية والظروف الإنتاجية دون أن تكون له حقيقة مستقلة قائمة بذاتها أو كيان خاص بفصله عن القوى الخارجية والعوامل الاجتماعية " [xviii].

ونتبين ان الإنسان في هذا الفكر ومن خلال نظرة كارل ماركس في تحليله لأبعاد " المادية التاريخية " انه جسم مادي صرف فقد غلبت المادة على منازع تفكيره. بعد أن أصبحت المحسوسات هي أساس التعامل في مجال الفكر. بل إن نمو الحياة الإنسانية سواء من خلال الفرد أو الجماعة، إنما يتوقف على مدى الأخذ والعطاء في نوع الإنتاج، ومن هذا المنطلق تتطور الحياة الاجتماعية

والسياسية والعقلية. وهكذا يحكم كارل ماركس المادة فتصبح هي المتحكمة في كل تصرفات الإنسان وأعماله [xix]. وبجملة واحدة يمكن نستشف مما تقدم تعريف لماهية الإنسان بانه " جسم مادي صرف تحكمه وتسيره عوامل اقتصادية ". أي مجرد من القيم الروحية.

المحور الرابع: مقارنة بين الاتجاهات الفكرية الليبرالية والماركسية المعاصرة لماهية الإنسان بالتطبيق على قضية حقوق الإنسان

مما تقدم يتضح بإن الفكر الليبرالي يمجد الفرد ويقدسه، ويعتبره غاية التنظيم الاجتماعي، ومن ثم فقد أولى حقوقه وحرياته المدنية والسياسية أهمية كبرى، إذ جعلها في المقام الأول، وأكد على حياد الدولة – كأصل عام – باعتبارها وسيلة، وعلى الحد من سلطانها إزاء ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم إلا بالقدر الذي يحمي نشاطهم ويمنع التعارض بينها أثناء الممارسة. وفي المقابل فإن الفكر الاشتراكي الماركسي على النقيض من ذلك تماماً، إذ يقدم الجماعة على الفرد، ويعلي من شأنها وحقوقها على حساب الفرد، ولا ينظر للفرد إلا من خلال نظرته إلى الجماعة. فيعتبر أن الأهم والأولى بالنسبة إليه هي الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الدولة أن تتحمل التزاماتها الإيجابية في مجال تحقيقها وضمان ممارستها، فهو يركز على أولوية هذا الصنف من الحقوق ويجعلها تحتل مكان الصدارة في سلم الأولويات، إلا أن ذلك لن يتحقق عملياً - كما يرى- إلا في ظل دولة البروليتاريا، والتي لا تكتفي بإعلان هذه الحقوق والحريات فقط – كما هو الحال في الدولة البرجوازية – إنما عليها أن تيسر لها السبل وتهيئ لها الظروف الموضوعية لممارستها بالفعل[xx].

وذهب العديد من الدراسات والكُتاب يصف الحقوق المدنية والسياسية بأنها حقوق (سلبية)، كونها لا تكلف الدولة تنفيذها شيئاً، في مقابل وصف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحقوق(الإيجابية) نظراً لأنها تقتضي عملاً من الدولة، ومن ثم فهي مُكلفة، كما أُطلق على الصنف الأول من الحقوق الجيل الأول من حقوق الإنسان، والصنف الآخر الجيل الثاني من حقوق الإنسان.

وفي ضوء هذه المعطيات وخاصةٍ بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان١٠/١٢/ ١٩٤٨م أصبحت قضية حقوق الإنسان أحد أهم مجالات الصراع بين الشرق والغرب، وأخذ هذا الصراع بُعداً إنسانياً ووجهاً للحرب الإيديولوجية بينهما بعد الحرب العالمية الثانية فبينما يقدس الغرب حقوق الفرد وحريته السياسية يقدم الشرق حقوق الجماعة على حقوق الفرد، والمساواة على الحرية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على السياسية، وبناءً على اختلاف النظريات تباينت التطبيقات وهذا ما تجسد في انفصال كل من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦م، حيث جاء كل منهما ليعبر عن مجموعة من حقوق الإنسان تعبر عن فلسفة وأيدلوجية معينه فكانت الحقوق المدنية والسياسية هي حقوق الإنسان بالنسبة للدول الغربية وأيدت العهد الذي ينص على ذلك، كما أن الدول الشرقية أيدت العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم تتحمس لكثير من الحقوق المدنية والسياسية.

وعليه فقد أصبحت حقوق الإنسان أثناء الحرب الباردة هي مادة لإثارة الصراع والأزمات بين الفكرين والمعسكرين الشرقي والغربي، حيث تم استخدام حقوق الإنسان كمفهوم لتراشق الاتهامات، وقُسم كموضوع وتم تسخيره تعبيراً عن الصراع الأيدلوجي بينهما في هذا المجال، فكانت الدول الرأسمالية تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في الدول الاشتراكية، وتوجه أعمق الانتقادات لممارسات الشيوعية ضد حقوق الإنسان في هذا الصنف من الحقوق. وكانت هذه الأخيرة تحرص على إبراز انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول الرأسمالية، وتسخر من تلك الرأسمالية التي تعلي من شأن الحقوق السياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب [xxi]، ويمكن تلخيص الاختلافات الفلسفية بين الشرق والغرب لمفهوم حقوق الإنسان على النحو التالي[xxii]:

١ ـ على منشأ الحقوق الإنسانية:

في المذهب الماركسي تتأثر حقوق الإنسان بالقانون أو الدولة التي تعكس العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع وبذلك تمثل في محتواها مصالح طبقة

(البروليتاريا)، أي تصبح حقوق الإنسان من حق من يعمل وينتج فقط في المجتمع الاشتراكي.

أما في المجتمع الرأسمالي فإن حقوق الإنسان تعلو على الدولة وعلى جميع المؤسسات السياسية، وهي ملك لكل إنسان بغض النظر عن موقعه في شريحة الطبقات وهي في محتواها تمثل مصالح طبقة الرأسماليين.

٢ ـ على ترتيب الأولويات:

في الماركسية (المعسكر الشرقي) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تسبق الحقوق السياسية والمدنية، وأول مظاهر هذه الحرية الاقتصادية حق العمل والتعليم والرعاية الطبية، ثم تأتي بعد ذلك حرية الصحافة والتعبير والرأي. فمفهوم حقوق الإنسان لديه ينطلق من المقولة المشهورة (لا حرية لجائع).

أما المجتمع الرأسمالي (المعسكر الغربي) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأتي دائماً في المرتبة الثانية من حيث النظرية والتطبيق بعد الحقوق المدنية والسياسية. وتنطلق حقوق الإنسان لديه من مقولة ومبدأ (ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان).

٣ ـ مكان الفرد والجماعة:

المذهب الماركسي (المعسكر الشرقي) نجد فيه أن الدولة ليست فقط بمثابة الحامي والمدافع الأول عن الحريات الفردية ولكنها تخلق (وتنتج) هذه الحقوق أيضاً، إذ أن حق العمل والتعليم والمأوى والعلاج وغيرها لا تتأثر إلا من خلال الجماعة أو طبقة البروليتارية وعلى رأسها الدولة.

أما في المجتمع الرأسمالي (المعسكر الغربي) تهديد حريات الأفراد يأتي من الدولة وليس من المجتمع. ورغم هذه الاختلافات لم يحل الطرفان دون التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

علاوة على ما تقدم، فإن الأسس التي قامت عليها حقوق الإنسان في المرجعية الثقافية الغربية، وانطلقت في مسارها الفكري الحديث والمعاصر يمكن أجمالها وبلورتها من خلال مسارين[xxiii]: **الأول:** الحراك الاجتماعي، وبالذات السياسي منه، ضد الحكم المطلق، والتسلط الكنسي، وأنظمة السخرة . **والثاني:** الحراك الفكري، والذي ذهب فيه المفكرون بإن الأساس الأكبر لحقوق الإنسان هو الطبيعة العامة للكون ، أو الطبيعة الإنسانية، بديلاً كونياً، أو إنسانياً للرؤية الدينية التي تردها إلى الله . وعلى هذا الأساس في العصور الاوربية الحديثة تبلور

القانون الطبيعي بصفته مرتكزاً وحيداً وكافياً لقيام حقوق الإنسان عليه، دون الحاجه لسند ديني، وتعاضد المفكرون على ذلك حتى أصبح شبه إجماع بينهم على ذلك، وبنيت كثر من الدساتير والعهود المتعلقة بحقوق الإنسان على هذا الأساس، حيث تؤكد في مقدماتها (أن الطبيعة هي مصدر تلك الحقوق)[xxiv] . كما أصبحت حقوق الإنسان مبنية في الفكر المعاصر على العلمانية التي تجعل منطلقها الإنسان (الإنسان المقياس الأوحد)، ولا تعترف للدين بأي تدخل في الشؤون الاجتماعية في الحياة [xxv]، وبالتالي من الأسس التي قامت عليها حقوق الإنسان في المرجعية الغربية هي إطلاق حرية الفرد وصون حقوقه، واعتراف المجتمع الحديث بالفرد المدني، وحقوق الإنسان المقدمتين الأساسيتين للمجتمع المدني والدولة، وبقدر ما يكون حراً يكون المجتمع حراً والدولة دولة الحرية . كما أن عالمية حقوق الإنسان قد قامت في الثقافة الغربية على أساس العقلانية، باعتبارها مسعى من أجل مطابقة مفهوم الفرد الاجتماعي ومفهوم المواطن، بوصفه عضواً في المجتمع المدني وعضواً في الدولة بالتلازم، وارتبطت هذه العالمية تاريخياً بعصر الرأسمالية الصاعدة والثورة الديمقراطية البرجوازية[xxvi] .

أما الأسس التي قامت عليها حقوق الإنسان في الفكر الاشتراكي الماركسي لحقوق الإنسان فقد ارتكزت التوجهات العامة لهذا الفكر على صراع الطبقات، وثورة البروليتاريا (طبقة الكادحين) الذين يقومون بالاستيلاء على السلطة بإلغاء الملكية الخاصة، وتركيز ملكية الدولة لجميع وسائل النقل والمواصلات، وتركيز الثروة في الدولة من خلال بنك وطني وتزايد دور الدولة في مجالات الصناعة والزراعة، بجملة واحدة (تنزع الملكية الخاصة وتحويلها إلى عامة)، من أجل إلغاء استغلال الانسان لأخية الإنسان كما هو الحال في النظام الرأسمالي . وترى الماركسية بإن هذه الطبقة (طبقة الكادحين أو العمال) هي التي ستحرر وتبني المجتمع وتحقق الرفاة للبشرية من خلال اقامتها للشيوعية وهدمها للنظام الرأسمالي، والذي يمر بمرحلتين[xxvii] : الأولى: الاشتراكية، وتسير وفقاً لمبدأ كل حسب عمله . والثانية: الشيوعية، وتسير وفقا لمبدأ كل حسب حاجته . وهذه هي القاعدة العامة لهذا الفكر مبدأ (من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله) . بالإضافة إلى ذلك فإن من أسسها هو تفسير كافة الظواهر الاجتماعية والسياسية على أسس اقتصادية مادية بحته، باعتبار أن الاقتصاد والظروف المادية هي التي

تخلق الأفكار والأنظمة والعلاقات الاجتماعية والحقوق بشتى اصنافها، وهي بذلك تنكر الجوانب الروحية والدينية واثرها في حياة الإنسان . كما أنه لا ينكر أحد كما لا يوجد باحث منصف ينكر دور العامل المادي والاقتصادي في التاريخ، ولكن القول بإن هذا العامل هو المحرك الوحيد التاريخ فهي مسألة لا يمكن التسليم بها، حيث سنجد بإن هناك قوى سياسية وقومية وعسكرية لعبت أدوار مستقلة عبر التاريخ[xxviii] .

ومما يتقدم يتضح بإن حقوق الإنسان ترتكز على أسس فكرية متقاربة ولا يختلف في ذلك منظرو الاشتراكية، عن منظرو الليبرالية، إلا في بعض الجزئيات، أما التوجهات العامة فهي واحدة، حيث نجد بإن حقوق الإنسان في كلا الفكرين تستند على القانون والحقوق الطبيعية متجاهلة وجود الله[xxix]، وتأسست على مرجعية علمانية، تستبعد الدين من أن يكون مصدراً في هذا المرجعية، ولا يختلف في ذلك الفكر الاشتراكي عن الفكر الرأسمالي، سوى في أن الأول لا يربط الحقوق الإنسانية بالحرية الفردية .

المحور الخامس: نقد وتعليق عام على ماهية الإنسان في الفكر السياسي الغربي

مما تقدم نستطيع القول بأن مفهوم الإنسان في الفكر الغربي بشقية الليبرالي والماركسي مفهوم غير متكامل، ويأخذ في الجملة الإنسان على أنه كائن مادي . فالفكر الليبرالي يعكس مفهوم (الإنسان الفرد)، والثاني يركز على (الإنسان الاجتماعي) أو (الإنسان المجتمع) وتحديدٍ الإنسان العامل إنسان الطبقة العاملة، ووفقاً لكارل ماركس " الإنسان هو نتاج ما يعمله، فليست الأفكار التي تشكل العمل، وإنما العمل هو الذي يحدد الأفكار. فهناك أولويه للمادي، للواقع،على الذهني على الفكرة"[xxx].ويقول فرديرك إنجلز[xxxi]:" إن الإنسان نتاج بيئته وعمله " أو بدقة أكثر " هو نتاج أدوات الإنتاج الموجودة " .

وقد وجه للمفهوم الأول في منظوره الغربي الليبرالي نقداً عنيفاً من جانب المنظور الغربي في شقه الماركسي، وقد تجسد هذا النقد في العديد من مؤلفات (كارل ماركس) وأبرزها مؤلفه (المسألة اليهودية) الذي سطره عام ١٨٤٣م، وفيه هاجم منتقداً (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) الفرنسي الصارد بتاريخ

١٧٨٩/٨/٢٦م، معتبراً ان هذا الإعلان شطر الإنسان الحقيقي إلى شطرين بين صفتيه كمواطن وكعضو في المجتمع البرجوازي . ويتساءل ماركس عن سبب التمييز بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن !!؟ ثم من هو الإنسان المتميز عن المواطن !؟ . ويؤكد ماركس أن حقوق الإنسان المتميزة عن حقوق المواطن، ليست إلا حقوق عضو المجتمع البورجوازي، أي الإنسان الأناني، الإنسان المفصول عن الإنسان وعن المتحد. ولم يتوقف النقد الماركسي لمفهوم الإنسان في المنظور الليبرالي عند هذا الحد حيث ذهبت الماركسية إلى أن مفهوم الإنسان الفرد الليبرالي يبدو " نصف إنسان ونصف فرد" . إنه الفرد السياسي فقط لا الفرد الاجتماعي[xxxii] . ويرفض ماركس ربط حقوق الإنسان ووصفها بالطبيعة، لأن الطبيعة باعتقاده ماهية مجردة بينما ماهية الإنسان ليست للفرد المعزول، بل هي في واقعيتها مجموع العلاقات الاجتماعية، الناتجة عن صراع الإنسان مع الطبيعة من جهة، وصراع الإنسان مع أخية الإنسان من جهة ثانية . ويرى ماركس بإن الإنسان الحر فعلاً لازال لم يولد بعد، إنه مشروع مستقبلي، ويرى إن الرأسمالية أدت على عبودية الإنسان لشروط حياته، لذا يقول[xxxiii]: " لقد جعلتنا الملكية الخاصة حمقى وضيقي الأفق إلى درجة أننا لا نعتبر موضوعاً ما موضوعنا إلا إذا امتلكناه، أي إلا إذا كان بالنسبة لنا رأسمالاً أو شيئاً يملك، يؤكل، يشرب، يلبس، يسكن " .

ولذا فإن مفهوم الإنسان في المنظور الماركسي يتطلع إلى فكرة (الإنسان الكامل) وبالتحديد فكرة (الإنسان الشيوعي) التي لن تتحقق إلا بانتصار الشيوعية التي في ظلها كما وصفها ماركس " يستطيع الإنسان أن يبرز باعتباره ينمو بصورة كلية، بحريه، وبكل طريقة ممكنة، مما يفترض مسبقاً الحياة في جماعة حقيقية " [xxxiv] . وفي رأي ماركس أن الشر كله نابع من الملكية الرأسمالية، وعندما تختفي هذه الملكية الرأسمالية فإن الإنسان يعود إلى طيبته بطبيعة الحال[xxxv] . وقد أقترح ماركس مسارين لتحرر الإنسان والمحافظة على حقوقه في مواجهة مجتمعه **الأول**[xxxvi]: هو تقليص دور الدولة في نطاق تنظيم وإدارة البشر(إدارة الأشخاص)، وزيادة وتعظيم دورها في إدارة أنشطة البشر(إدارة الأشياء) . و**الثاني**: هو أن تحرير الإنسان واحترام حقوقه يقتضي إشباع حاجاته الأساسية (الاجتماعية والسياسية)، ولذا ووفقاً لهذا المنظور لا يجب التوقف عند

تحقيق الحقوق السياسية، بل يجب أن يتواكب معه القضاء على أنماط الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي الموجودة .

وفي المقابل واجه مفهوم الإنسان في المنظور الغربي الماركسي النقد من جانب المنظور الليبرالي حيث الرأسمالية تستعدي الإنسان والبروليتاري(العامل) الذي لا يملك لكي يعيش، سوى قوة العمل، وعليه أن يبيعها ليبقى حياً، ولكن الرأسمالي لا يقدم له الأجر (القيمة) المقابل لعمله، إنما ربحاً لما يكسبه، يعطيه فائض قيمه سرقة من العامل[xxxvii] .

علاوة على هذه الجدل فإن البعض يتساءل وبشكل عام عن مفهوم الإنسان كما عكسته الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات المعنية بحقوق الإنسان ويريده الغرب الذي أعلنوا له هذا الحقوق، وفي ذلك يقول الأستاذ الزيات[xxxviii]: " من الصعب على الذهن المنطقي أن يدرك ما يريده الأوربيون والأمريكيون من لفظ (الإنسان) الذي أعلنوا له هذه الحقوق واظهروا عليه هذا العطف . أغلب الظن أنهم يريدون بإنسان هذه الحقوق ذلك الإنسان الأبيض المترف الذي تحدر من أصلاب اللآتين أو السكسون أو التوتون، أما الإنسان الأحمر في أمريكا فهو في رأي أبناء العم سام ضرب مهين من الخلق، عليه كل واجب وليس له أي حق، وجوده المعدوم في بلاد الديمقراطيين الأحرار لايزال أغلظ كذبة في دستور الديمقراطية بواشنطن، واكبر لعنة على تمثال الحرية بنيويورك . وأما الإنسان الأسمر والأسود في أفريقيا، أو الأخضر و الأصفر في آسيا، فهو في نظر الغربيين نوع من بهيمة الأنعام، وجنس من المواد الخام، يولد ليسخر، ويروض ليستثمر، وينتج ليُستهلك . وهو موضوع الخصومة في السلم، ومادة الغنيمة في الحرب " . ويشير الشيخ راشد الغنوشي قائلاً[xxxix]: " ما يدعوه بالإنسان ليس هو غير المواطن، تكذب دساتير الغرب وتنافق إذ تدبج توطئاتها بما تسمية وهماً وخداعاً حقوق الإنسان أو المواطن، إن كلمة إنسان هنا محشورة حشراً في غير موقعها، حشر السليم في الأجرب، إلا أن يضاف إليها الفرنسي، أو الإنكليزي، أو الغربي عامة ... وحتى هذا الإنسان المواطن لا يحمل تكريماً في ذاته، لأنه إنسان، وإنما تكريمه في انتمائه لنسق تاريخي واجتماعي وثقافي معين أسمه (الوطن) أو (الطبقة) أو (الجنس الأوروبي) " ، ويستفسر الغنوشي قائلاً[xl]: " عن أي إنسان

يتحدث الغربيون، إنه إنسان اللاوعي عند فرويد، وإنسان الجنون عند فوكو، وإنسان البيئة عند البيئويين، وإنسان الجماعة لدى علماء الاجتماع، إنه علاقات اجتماعية تحددها وسائل الإنتاج، إن العلوم الإنسانية لا تدرس الإنسان بألف ولام التعريف، وإنما تدرس جوانب من الإنسان في وقت معين، ولكن الإنسان من حيث هو وحدة متكاملة غائب من هذه العلوم، إنه غياب الإنسان في علوم الإنسان، فهل نتحدث عن علوم إنسانية أم عن علوم لا إنسانية". هذا وبدوره يتساءل المفكر الفرنسي الجنسية والمسلم الديانة الدكتور روجيه جارودي عن أي إنسان يتحدث الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؟ فيرى أن المخادعة الخاصة بحقوق الإنسان تنبع من ان الإعلان يتحدث عن الإنسان الفرد الذي يشكل الأقلية المسيطرة، أو المهيمنة -الأبيض أو المالك الغربي- ، وبالتالي ماذا يعني الحق الإنساني لإنسان لا يستطيع ممارسته !؟ كما هو الحال – مثلاً – مع الحق في العمل لملايين العاطلين أو الحق في الحياة الكريمة لمليارات من البشر في العالم غير الغربي يموتون في أنحاء العالم، بعد أن تم أهدار ونهب مواردهم وثرواتهم بحرية من جانب أصحاب الامتيازات . فماذا تعني المساواة الكاملة أمام القانون، على حين أن العاطل عن العمل والملياردير، كلاهما يتمتعان بحق متساو في تأسيس صحيفة أو سلسلة من المحطات التلفزيونية، بينما كلاهما ممنوعان من سرقة رغيف خبز، لأنهما سينالان الجزاء نفسه، فالقانون يعامل الجميع على قدم المساواة، تلك هي أكذوبة حقوق الإنسان، التي تعلن عن نفسها أنها عالمية، وتصف حقوقها بأنها حقوق عالمية[xli] .

على كلاً – ومما تقدم - فقد **أصبح مصطلح الإنسانية في الفكر الغربي المعاصر أكثر مادية** وهو يفيد المعنى الذي أراده التطوريون ابتداء من داروين الذي أشاد نظرية التطور في القرن التاسع عشر الميلادي، حتى عالمنا المعاصر وما يدور حوله الحديث اليوم عن هذا التطور المادي وافرازه المتمثل في فكرة (الإنسان التقني) أو ما بات يُعرف بـ(الإنسان الرقمي) وأن خلاص الإنسانية لا يتحقق إلا إذا وجد هذا الإنسان التقني أو الرقمي، وفي ذلك يقول فكتور فركس[xlii]:" الحضارة الغربية البورجوازية قد اجتاحتها المخلوقات البشعة التي خلقتها هي بنفسها " . كما أنه وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات تحولت العلاقات الإنسانية الواقعية إلى علاقات افتراضية، وشهدت ضعفاً في قوة الأولى

بين الأفراد لمصلحة الثانية، حيث استطاعت هذه الوسائل أن تنشئ للإنسان (مجتمعاً افتراضياً)، و(مواطنة افتراضية)، ومن خلالها بدأت حيات الإنسان تتحول تدريجياً لتكون قائمة على (التواصل الإلكتروني)، والعيش في (العالم الافتراضي)، وتكوين (الأسرة الافتراضية)، و(العلاقات الافتراضية) ضمن (المجتمع الافتراضي)، كل هذا على حساب العلاقات الاجتماعية الإنسانية الواقعية[xliii] .

هذا وأن غدى مفهوم الإنسان في الظاهر شخص من أشخاص القانون الدولي، وغدى كما عكسته الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان مفهوم عالمي وهذا هو ما نستطيع وصفه بالمفهوم المتكامل لحقوق الإنسان مُنذ تأكيد المجتمع الدولي بترابط الحقوق وتشابكها وأكدت عليه العديد من المؤتمرات الدولية ابرزها مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣م . لكن وللأسف الشديد أصبحت المادية هي التصور الحديث والمعاصر الشائع للإنسان شرقاً وغربا ديناً ودنيا، وان التعظيم له تكمن في امتلاك الأشياء المادية والملكية الخاصة، ويترجم هذا التصور المقولة الشائعة ((معك قرش تسوى قرش مامعكش ماتسواش)).

والخلاصة: يتضح – مما تقدم – بإن الأمر وصل حسب البعض " إلى **فوضى في تعريف الإنسان**، واشترك في هذه الفوضى الفلاسفة والتجريبيون على السواء، فكل منهم يرد الإنسان إلى مبدأ يخالف به صاحبه فيعتنق نيتشه مبدأ إرادة القوة، ويفرد فرويد غريزة الجنس بالتمييز، ويعلي ماركس من شأن الغريزة الاقتصادية، ولكل من هؤلاء اتباعهم في الوقت الحاضر" [xliv] . ومن ناحية ثانية يمكن تلخيص حده هذه الإشكالية في التالي [xlv]: إن النظرة الغربية للإنسان تنحصر في أن الإنسان **ما هو إلا حيوان تطور طبقاً للنظريات العلمية**، وهي لا تفسر أبداً ما لدى الإنسان من تضحيه وأخلاق وعبادات وأساطير وفنون، وحياة جوانية وتطلع إلى السماء، والمقدس والجمال، فنظرة الغرب للإنسان **رسخت أفكار القوة والصراع والتنافس**، وجعلت من **عالم السياسة غابة** ينتصر فيها الأقوى دون نظام قانوني أو أخلاقي يحكم تلك العلاقات، **فنظرية التطور** التي بنيت عليها نظريات العلاقات الدولية في الغرب تفترض من حيث المبدأ عدم

المساواة بين البشر ومن ثم الدول، على خلاف **نظرية الخلق في الإسلام** التي يترتب عليها المساواة بين جميع البشر وبالتبعية بين الدول .

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة – المتواضعة – ملامسة موضوع شديد الأهمية، هو موضوع الإنسان، الذي يعتبر أهم موضوع في الوجود، لأهمية صاحبها الذي يحمل المُسمى ذاته – الإنسان – المخلوق الأجمل والأكرم على كوكب الأرض، والمستخلف لتعمير هذه الأرض، والذي امتدحه خالقه بأعلى الأوسمة رافعاً قدره على سائر مخلوقاته، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىَ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) [سورة الإسراء الآية ٧٠] . مخلوق لغاية ومكلف بمهمة (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ) [سورة الذاريات الآية ٥٦] . خليفة الله في الأرض (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) [سورة البقرة الآية ٣٠] . والذي قال عنه الدكتور ألكسي كاريل (**الإنسان ذلك المجهول**) الكائن المفكر الموجود الذي قال عنه ديكارت (**أنا أفكر أذن أنا موجود**)، التوقف معناه موت بني الإنسان نهائياً ورحيله من هذا الكوكب.

وفي ضوء ما تم التطرق إليه وقدمته وعرضته الدراسة من أفكار وتعريفات لماهية الإنسان فقد خلصت إلى الآتي:

١- اتضح للدراسة أن **اختلاف الرؤى وتعدد المفاهيم حول ماهية الإنسان**، سوى كان في الفكرين – محل الدراسة – أو غيرهما، مرده أصلاً **الغموض والاختلاف وعدم وضوح غاية الإنسان في الحياة**، الأمر الذي صار يشكل خطراً كبيراً على الإنسان. هذا ومن ناحية ثانية، فإن البحث حول الإنسان لرفع الاستار والخفايا الكامنة عن ذلك السر المكنون، ليس هذا البحث محصوراً على زمن معين، بل لا يزال العلماء مشمرين عن ساعد الجد عصراً بعد عصر الى يومنا هذا.

٢- ليس للإنسان تعريف مجمع عليه، من قديم الزمان إلى حديثه لصعوبته وغموضه على الاذهان، فهو الكائن المعقد واللغز الذي حير جهابذة العلماء، وقد

اتضح من الدراسة بإن الإنسان عند المفكرون لم ينحصر في مفهوم واحد شامل ولم يجمعوا – كما سبق الإشارة – على الدلالة إلية بميزة جوهرية دون سواها، ويعود هذا الأمر لكون الإنسان ليس موضوعاً معطى بشكل نهائي ومتمم. هذا ومن ناحية ثانية أن كل الأطياف والشرائح تعرف الإنسان من وجهة نظرها، وبما ينسجم مع ذوقها ومزاجها وعلمها ومعتقدها، فعلى سبيل المثال: تعرفه المناطقة على وفق المعايير والمقاييس المنطقية، متناسين تعريفات علماء الاجتماع والفلسفة والتصوف...الخ، لان الدعائم عند المناطقة لتقويم الانسان، هي المرتكزات والكليات المنطقية والجدلية، وقيس على ذلك. وهذا الوضع يعكس من الناحية الثالثة بإنه يستحيل فهم ماهية الإنسان بطريقة محايدة، أي بطريقة موضوعية صرف ومجردة.

٣- هذا ومع هذا الاختلاف في ماهية الإنسان لدى فقهاء وعلماء الفكر الغربي بشكل عام فإنه وبكل شرائحهم ومختلف توجهاتهم نظروا إلى الانسان بجانبه وبعده المادي، ولا يختلف منظور الفكر الليبرالي، عن نظيره الماركسي في هذه النظرة والقاعدة العامة، سوى الاختلاف فقط في الفروع ولمن تكون الأولوية، وكما توضحه النقطة التالية.

٤- نجد بإن مفهوم الإنسان في أطار الفكر السياسي الغربي المعاصر فقد طغت عليه الماديات، ففي الفكر الليبرالي الإنسان هو الفرد المستقل ذاتياً فهو محور النظام وغايته، وأن حقوقه وحرياته هي هدف الجماعة، فهو أسبق من المجتمع وأسمى منه وأن المجتمع قد صنع من أجل الفرد، وليس العكس. وفي الفكر الاشتراكي الماركسي، كذلك يرى إن المادة هي كل الموجودات وإن الوجود المادي هو الوجود الحقيقي، ويعتبر الإنسان لديه إنسان طبيعياً يميز نفسه بإنتاج وسائل بقائه وينظر إليه كونه جسم مادي صرف تحكمه وتسيره عوامل اقتصادية مجرد من القيم الروحية، وأن حقوق المجتمع لها الأولوية على حقوق الفرد (عكس التصور الليبرالي)، فكلا الفكرين (الليبرالي والاشتراكي) ينظر إليه كونه تركيبه مادية بحته.

٥- يلاحظ المدقق أن كلاً من الفكرين (الليبرالي، والاشتراكي الماركسي) الروحي والمادي قد **أشبع الجانب (المادي) للإنسان على حساب الجانب الآخر(الروحي)**. ولذا فإنه لم يعط الصورة الحقيقة للإنسان المتوازن. لأن كلاً

منهما حاول أن يوجه عنايته إلى جانب معين فأحياه على حساب أقامه الجانب الآخر. وفي هذا أهدار للحقوق وللواقع ومجانبة للصواب. فقد ذهب الماديون (في كلا الفكرين) أمثال: كارل ماركس – كما سبق – أو فرويد وداروين وغيرهم من الماديين **ونظروا إلى الإنسان على أنه مجرد ((حيوان))** من فصيلة راقيه ليس له قبل حياته وجود، وليس بعد موته امتداد. وهذه النظرة (المادية) ليس بأفضل من النظرة (الروحية) إلى الانسان، حيث والأخير الإنسان عندهم مخلوق من طين الأرض منها خلق وإليها يعود. فهذه طبيعته أن يظل يدب على هذه الأرض، مع الدواب والحيوانات، فلا يعلو ولا يسمو، حيواناً هابطا لا يعلو أكثر من موقع قدميه، وهذا ما لا يقبله عقل عاقل، ولا يرضى به إنسان فيه بقية من الإنسانية، بل هي دعوة صريحة إلى تجريد الإنسان من كل القيم العليا وإلى نقص كل العقود الاجتماعية، وضرب كل الحقوق.

٦- التصور الأحادي للإنسان أقل ما يقال عنها إنها جانبية نظرت إلى الوجود بعين واحدة، ولم تنظر إلى ما في هذا الوجود من خير وجمال، وحق، يعطي الإنسان الإحساس بكرامته وذاتيته. وأن وجوده ليس عبثاً. ولذا فإن **الفكرين (الليبرالي- الاشتراكي الماركسي)** قدما تصور للإنسان يسعى إلى **تجريد الإنسان من القيم الروحية**، وتجعله آلة يقهر الطبيعة ويسخرها لمنافعه، فيفجر الصخر ويحول مسير النهر، ويغو ص في أعماق البحار ويزاحم الكواكب في فضائها، **وينطبق على هذا التيار مقولة ((أن الإنسان غداً سيصنع نفسه))** ويشمل هذا التصور معظم مدارس ومذاهب الحضارة المادية المعاصرة مثل الليبرالية، والاشتراكية، والبرجماتية. ويترتب على هذا الفكر تقديم حقوق لهذا الإنسان محصورة بالجانب المادي كما هو مفهومه له كذلك.

٧- علاوة على ما تقدم من نقاط يمكن القول أخيراً إن من الحقائق التي لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها تحت أي سب من الأسباب إن الإنسان – أيا كان – لا يستطيع أن يتجرد عن الأشياء المنتمية الى المادة، وفي نفس الوقت لا يمكن أن يعيش منعزلاً عن متطلبات جوارحه، ولذا فالإنسان بكل شرائحه ومكوناته **بحاجة ماسة الى الترابط بين الجانبين: المادي، والروحي**. وإذا عاملنا معهما بما نوهنا إليه فقد ربطنا السبب بالمسبب والوسيلة بالغاية.

الهوامش و المراجع

*- صدع بذلك خالق الإنسان جل جلاله في العديد من سور وآيات الذكر الحكيم – القرآن الكريم – منها قوله تعالى:(أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ) القرآن الكريم، ((سورة لقمان)) الآية ٢٠. وقال تعالى: (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) القرآن الكريم، ((سورة الجاثية)) الآية ١٣.

(i) د/ زكريا إبراهيم، **مشكلة الفلسفة**، (القاهرة: مكتبة مصر، طبعة منقحة ومزيدة، ١٩٧١م)، ص – ص ٨٥ – ٨٦.

(ii) يُنظر: د/ فيصل عباس، **الفلسفة والإنسان: جدلية العلاقة بين الإنسان والحضارة**، (بيروت: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط(١)، ١٩٩٦م)، ص- ص ٧- ١٨.

(iii) للمزيد حول هذه التعريفات للإنسان لعلماء الغرب بشكل مُفصل ومقارنتها بتعريفات علماء المسلمين ونقدها يمكن الرجوع إلى: عبد الكريم فتاح أمين البروييني، **الإنسان وفلسفة وجودة في المنظور الإسلامي**، رسالة ماجستير في أصول الدين، (بغداد : الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، تخصص فلسفة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، ص – ص ٩- ١٤.

(iv) د/ أكرم حسن ياغي، **الوجيز في القواعد القانونية لحقوق الإنسان**، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ط(١)، ٢٠١٣م)، ص - ص ١٦- ١٧.

(v) أوميل علي، برقاوي أحمد، وآخرون، معن زيادة (رئيس التحرير)، **الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول**، المصطلحات والمفاهيم، (المعهد الإنمائي العربي، {د.ط}، ١٩٨٦م)، ص١٣٢.

*- وفي الدراسات والفكر الإسلامي بالذات الفكر الصوفي منه مقولة (الإنسان الكامل) وليس الحيوان، أي في الفكر الإسلامي يتم تعريف الإنسان (بالكائن الكامل). وفي ذلك يقول ابن عربي في فتوحاته في الجزء الخامس عشر، الباب السابع عشر، مسألة (في الإنسان الكامل) ما نصه: " أكمل نشأة

ظهرت في الموجودات هي (الإنسان) عند الجميع، لأن (الإنسان الكامل) وجد على الصورة لا (الإنسان الحيوان). والصورة لها الكمال. ولكن لا يلزم من هذا أن يكون هو الأفضل عند الله. فهو الأكمل بالمجموع " يُنظر: محيى الدين بن عربي، الفتوحات المكية، تحقيق د/عثمان يحيى، تصدير ومراجعة د/ إبراهيم مدكور، **السفر الثالث**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(٢)، ١٩٨٥م/ ١٤٠٥هـ)، ص٦٤.

(vi) يُنظر: د/ أكرم حسن ياغي، الوجيز في القواعد القانونية لحقوق الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦.

*- دارون او داروين: عالم حيوان انجليزي، اشتهر خصوصاً بمذهب التطور، ولد في Shrewsbury (إنجلترا) في ١٢ /١٨٠٩/٢م، وتوفي في Down في ١٨٨٢/٤/١٩م. يُراجع: د/ عبد الرحمن بدوي، **موسوعة الفلسفة، الجزء الأول**، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط(١)، ١٩٨٤م)، ص٤٧٣.

(vii) د/ عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، **المرجع نفسه**، ص٤٧٤.

(viii) هذا رأي العلامة أغاسير ذكر ذلك في رسالة في أصل الإنسان تليت في ندوة العلم الفكتورية. ينظر في ذلك وكذا العديد من الانتقادات المواجه لنظرية (داروين) في: د/ إنشاد محمد علي عبية، **الإنسان ومقوماته بين المذاهب الإنسانية والحقيقة القرآنية، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية**، (المنصورة: جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، العدد الخامس، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ص – ص٥٢٠ - ٥٢٢.

*- كما يتضح بأن التصورين في تنا قض.

(ix) د/ محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية [٢٦]، قضايا الفكر العربي [٢]، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط(٥)، نيسان/ أبريل ٢٠١٥م)،ص – ص ١٩٧ – ١٩٨.

*- ينطبق على هذا التصور المقولة الشائعة: (معك قرش تسوى قرش ما معكش ماتسواش).

(x) جاك دونللى، **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق**، ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة أ.د/ محمد نور فرحات، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٨م)،ص – ص١١٣- ١١٦.

(xi) د/ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، **المرجع السابق**، ص – ص ١٩٧ – ١٩٨.

(xii) د/ إنشاد محمد علي عبية، الإنسان ومقوماته بين المذاهب الإنسانية والحقيقة القرآنية، **مرجع سبق ذكره**، ص٥٢٣.

(xiii) علي قريشي، **الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة " في الأصول والنظريات وآليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر**، رسالة دكتوراه في الحقوق، (الجزائر: قسنطينة، جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق، ١٤٢٥هـ/١٤٢٦هـ - ٢٠٠٤م /٢٠٠٥م)، ص ١٥١.

(xiv) عباس محمود العقاد، **الإنسان في القرآن**، (القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط (٤)، سبتمبر٢٠٠٥م)، ص – ص ٦-٧.

(xv) علي قريشي، الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة " في الأصول والنظريات وآليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر، **المرجع السابق**، ص ١٥٣.

(xvi) يُنظر: د/ زكريا إبراهيم، **مشكلة الإنسان**، (القاهرة: مكتبة مصر، {د.ط}، {د.ت})، ص ١٨٤.

(xvii) نقلاً عن: د/ إنشاد محمد علي عبية، الإنسان ومقوماته بين المذاهب الإنسانية والحقيقة القرآنية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٢٤.

(xviii) نقلاً عن: د/ زكريا إبراهيم، مشكلة الإنسان، **المرجع السابق**، ص ١٨٤.

(xix) د/ إنشاد محمد علي عبية، الإنسان ومقوماته بين المذاهب الإنسانية والحقيقة القرآنية، المرجع السابق، ص – ص ٥٢٤ – ٥٢٥.

(xx) علي قريشي، الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة " في الأصول والنظريات وآليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص – ص ١٦٠ – ١٦١.

)xxi(K. Tomasesk, **The World Bank and Human Rights, in Developing Countries**, Strasbourg Arlington: Engel Pubishers, 1989, P. 82.

(xxii) أماني محمود فهمي، **حقوق الإنسان في علاقات الشرق والغرب**، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد(٩٦)، ابريل ١٩٨٩م)، ص٨١.

(xxiii) يُنظر: أ.د/ عبد الرحمن بن زيد الزيندي، **من قضايا حقوق الإنسان رؤية إسلامية مرتكزات حقوق الإنسان ومنطلقها، وتنظيمها، وخصوصيتها، وعالميتها، والحريات الدينية فيها**، بحث ممول من كرسي الشيخ عبد الرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان، (المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض، قسم الثقافة الإسلامية، ١٤٣٤هـ) ص١٧ .

(xxiv) يُنظر: أ.د/ عبد الرحمن بن زيد الزيندي، من قضايا حقوق الإنسان رؤية إسلامية مرتكزات حقوق الإنسان ومنطلقها، وتنظيمها، وخصوصيتها، وعالميتها، والحريات الدينية فيها، **المرجع نفسه**، ص١٠٩ .

(xxv) يُنظر: أ.د/ عبد الرحمن بن زيد الزيندي، من قضايا حقوق الإنسان رؤية إسلامية مرتكزات حقوق الإنسان ومنطلقها، وتنظيمها، وخصوصيتها، وعالميتها، والحريات الدينية فيها،**المرجع نفسه**، ص٣٧ .

(xxvi) توفيق المديني، **التعددية في الثقافة العربية وحقوق الإنسان**، في : سلمى الخضراء الجيوسي (محررٍ)، **حقوق الإنسان في الفكر العربي ((دراسات في النصوص))**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط (١)، ٢٠٠٢م)، ص – ص ٨٣٤ – ٨٣٥.

(xxvii) يُنظر: د/عصام الدين فرج، **السياسة**، (القاهرة : دار النهضة العربية، {د.ط}، ٢٠١٠م)، ص – ص ٢٣ – ٢٤ .

(xxviii) يُنظر: د/ نظام بركات، د/عثمان الرواف، د/ محمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط(٦)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص ١٢٤، ص ١٢٦ . وكذا للمزيد حول الأسس والمميزات العامة للنظرية الماركسية، وكذا تقييمها يمكن الرجوع لذات المصدر : ص – ص١١٩ – ١٢٨ .

(xxix) يُنظر: كامل فتحي كامل محمد خضر، **إشكالية العلاقة مع الغرب في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣م)، ص٥٠٠ .

(xxx) ر. بوسكيه . ر. فاتييه، **الإنسان في المجتمع المعاصر**، ترجمة مصطفى كامل فودة، مراجعة الدكتور راشد البراوى، (القاهرة : دار المعرفة، {د.ط}، ١٩٦٩م)، ص – ص ١٨٩ – ١٩٠ .

(xxxi) نقلاً عن:د/ أكرم حسن ياغي، الوجيز في القواعد القانونية لحقوق الإنسان، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦ .

(xxxii) فرج محمد نصر لامة، **حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية ((١٩٤٥م – ٢٠٠٠م))**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٣م)،ص٢٥ .

(xxxiii) نقلاً عن : عبد السلام السعيدي، **خطاب حقوق الإنسان بين الليبرالية والماركسية والفكر الإسلامي المعاصر**، **مجلة فكر ونقد**، مجلة ثقافية فكرية، (المغرب : الرباط، العدد(٤١)، سبتمبر ٢٠٠١م)،ص – ص ٢٣ – ٢٤ .

(xxxiv) دافيد ب . فورسايث، **حقوق الإنسان والسياسة الدولية**، ترجمة : محمد مصطفى غنيم، (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط(١)،١٩٩٣م)،ص٢١٤ .

(xxxv) ر. بوسكيه . ر. فاتييه، الإنسان في المجتمع المعاصر، ترجمة مصطفى كامل فودة، مراجعة الدكتور راشد البراوى، **مرجع سبق ذكره**، ص١٩١ .

(xxxvi) د/ مصطفى كامل السيد، **محاضرات في حقوق الإنسان**، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط (٣)، ١٩٩٧م/ ١٩٩٨م)،ص – ص ٢٥ – ٢٦ .

(xxxvii) ر. بوسكيه . ر. فاتييه، الإنسان في المجتمع المعاصر، ترجمة مصطفى كامل فودة، مراجعة الدكتور راشد البراوى، **المرجع السابق**، ص١٩١ .

(xxxviii) أحمد حسن الزيات، **وحي الرسالة فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع**، المجلد الرابع، (بيروت : دار الثقافة، ط (١٠)، ١٤٠٤هـ)، ص – ص ٥ – ٦ .

(xxxix) الشيخ راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط (١)، آب/ أغسطس ١٩٩٣م)،ص ٣٤ .

(xl) الشيخ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، **المرجع نفسه**، ص ٣٥ .

(xli) روجيه جارودي، **الإرهاب الغربي**، ترجمة سلمان حرفوش، (دمشق : دار كنعان للدراسات والنشر، ط (١)، ٢٠٠٧م)، ص٩٨.

(xlii) فكتور فركس، **الإنسان التقني**، تعريب إميل خليل بيدس، (بيروت : دار الآفاق الجديدة، {د.ط}، {د.ت})، ص ١٤١ .

(xliii) للنظر لما أسهمت به انتشار شبكات التواصل الاجتماعي من تحولات كبيرة في المجتمعات، يمكن الرجوع إلى : جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية : من القبيلة إلى الفيسبوك**، (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣م) .

(xliv) يُنظر : على عبد الله كاظم، **الإنسان في فلسفة ابن رشد**، رسالة دكتوراه في الآداب، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الفلسفة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ص٢٧ .

(xlv) كامل فتحي كامل محمد خضر، إشكالية العلاقة مع الغرب في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٥.